

الفصل التشريعي السابع عشر  
دور الانعقاد العادي الأول

الوزارات والإدارات الحكومية

لجنة الميزانيات والحساب الختامي  
التاريخ: 2 ربيع الآخر 1444 هـ  
الموافق: 27 أكتوبر 2022 م

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة  
تحية طيبة وبعد

يسرني أن أقدم لكم التقرير الثالث للجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن مشروع قانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2022.

الرجاء عرضه على المجلس الموقر مع إعطائه صفة الاستعجال عملاً بالمادة (162) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة  
د. عادل جاسم الدمخي

فهرس التقرير	ص - 3
تقرير اللجنة	ص - 4
المرفقات	ص - 27

يلرج في جدول أعمال الجلسة القادمة  
مع إعطائه صفة الاستعجال

## يبين الجدول أدناه مكونات ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2022.

وزارة التعليم العالي	18	مخصصات رئيس الدولة	1
وزارة الصحة	19	الديوان الأميري	2
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	20	ديوان المحاسبة	3
وزارة الإعلام	21	الأمانة العامة لمجلس الوزراء	4
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	22	إدارة الفتوى والتشريع	5
الأمانة العامة للأوقاف	23	الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	6
وزارة المواصلات	24	ديوان الخدمة المدنية	7
وزارة الأشغال العامة	25	وزارة الخارجية	8
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب	26	وزارة المالية - الإدارة العامة	9
وزارة النفط	27	وزارة المالية - الحسابات العامة	10
وزارة الكهرباء والماء	28	الإدارة العامة للجمارك	11
الإدارة العامة للطيران المدني	29	وزارة التجارة والصناعة	12
الإدارة المركزية للإحصاء	30	وزارة العدل	13
جهاز المراقبين الماليين	31	وزارة الداخلية	14
وحدة التحريات المالية	32	وزارة الدفاع	15
جهاز حماية المنافسة	33	الحرس الوطني	16
		وزارة التربية	17

## فهرس التقرير

م	الموضوع	الصفحة
1	الإحالة وعمل اللجنة	4
2	البيانات المالية	9
3	ما انتهت إليه اللجنة	11
1	قرار اللجنة بشأن تعديلات الميزانية	11
2	قرار اللجنة بشأن القيود الواردة على الميزانية	14
3	قرار اللجنة بشأن التوصيات	14
4	قرار اللجنة	15
5	البيانات المالية كما انتهت إليها اللجنة	16
4	القيود الواردة على الميزانية	17
5	التوصيات	20
6	المرفقات	27

الفصل التشريعي السابع عشر  
دور الانعقاد العادي الأول

التاريخ: 6 ربيع الآخر 1444 هـ  
الموافق: 31 أكتوبر 2022 م

## التقرير الثالث للجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن مشروع قانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2022

### أولاً: الإحالة وعمل اللجنة

#### 1. الإحالة

أحال السيد/ رئيس مجلس الأمة السابق للجنة الميزانيات والحساب الختامي الموضوع المبين في الجدول أدناه لدراسته وتقديم تقرير بشأنه.

م	الموضوع	تاريخ الإحالة	مرسوم الإحالة
1	مشروع قانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2022.	30 يناير 2022	32 لسنة 2022

#### 2. عمل اللجنة

بتاريخ 27 يونيو 2022، أدرج على جدول أعمال مجلس الأمة في دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي السادس عشر التقارير الآتية:

1. التقرير الأول بشأن اعتماد تقديرات توجيه (3) النفقات الرأسمالية الباب الثاني (شراء الأصول غير المتداولة) الواردة في مشروع القانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2022.
2. التقرير الثاني بشأن اعتماد تقديرات توجيه (2) المصروفات الجارية الباب الأول (تعويضات العاملين) الواردة في مشروع القانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2022.
3. التقرير الخامس بشأن مشروع قانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2022.

وتضمنت التقارير المذكورة ما مفاده إيجازاً أن اللجنة آنذاك انتهت في قرارها المتخذ بتاريخ 18 مايو 2022 على إعدادها، بعدما عقدت خلال دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي السادس عشر 37 اجتماعاً مكتمل النصاب و4 اجتماعات فرعية، فضلاً عن الاجتماعات التي عقدها المكتب الفني للجنة مع وزارة المالية لدراسة تقديرات الميزانيات والتعديلات المقترحة عليها؛ والتي عرضت نتائجها على اللجنة لاحقاً واتخذت بشأنها القرارات اللازمة على نحو ما بيّن في كل تقرير على حدة. (مرفق رقم 2-3)

إلا أن الحالة السياسية التي مرت بها البلاد آنذاك من عدم توافق وعدم تعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حال دون مناقشة التقارير المذكورة، وعدم اعتماد ربط مشروع قانون الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2022، وبقيت تلك التقارير على جدول أعمال مجلس الأمة.

وبتاريخ 25 أكتوبر 2022، انتهى مجلس الأمة في جلسته التي عقدت بناءً على طلب الحكومة إلى الموافقة على سحب تقارير اللجنة سالفة الذكر، وتمحور سبب سحبها بأن مشروع القانون يربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2022 قد تقدمت به الحكومة السابقة المشكّلة وفقاً للمرسوم الأميري رقم 204 لسنة 2021 والمقبول استقالته بأمرٍ أميري بتاريخ 10 مايو 2022، وقد درسته لجنة الميزانيات والحساب الختامي في المجلس السابق المنحل طبقاً للمرسوم الأميري رقم 136 لسنة 2022 الصادر في 2 أغسطس 2022 بهدف تصحيح المشهد السياسي كما جاء في المرسوم.

وتأسيساً على ما سبق، فقد قرر مجلس الأمة في الجلسة المذكورة إعادة تلك التقارير إلى اللجنة مجدداً لإعادة النظر فيها، لاسيما وأنه قد طرح في الجلسة العديد من الملاحظات النيابية، وطلب على إثرها رئيس اللجنة إرسالها بصورة مكتوبة تمهيداً لعقد اجتماع مع وزارة المالية للمناقشة بحضور من يرغب من السادة الأعضاء على أن ترفع اللجنة تقريرها بهذا الشأن في الجلسة القادمة المقرر عقدها يوم الثلاثاء الموافق 1 نوفمبر 2022، مع تنويه رئيس اللجنة في كلمته التي ألقاها أمام مجلس الأمة بأن تلك التقارير قد تمت دراستها على النحو الذي سلف بيانه أعلاه.

وبتاريخ 27 أكتوبر 2022، عقدت لجنة الميزانيات والحساب الختامي اجتماعها مع وزارة المالية بحضور وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، والسادة الأعضاء الواردة أسماؤهم:

1. السيد/ د. عادل جاسم الدمخي (رئيس اللجنة).
2. السيد/ فارس سعد العتيبي (مقرر اللجنة).
3. السيد/ أسامة زيد الزيد (عضو اللجنة).

4. السيد/ سعود عبدالعزيز العصفور (عضو اللجنة).
5. السيد/ د. حمد محمد المطر (عضو اللجنة).
6. السيد/ حمد عادل العبيد (عضو اللجنة).
7. السيد/ حمدان سالم العازمي (عضو اللجنة).
8. السيدة/ د. جنان محسن رمضان.
9. السيد/ شعيب شباب المويصري.
10. السيد/ د. خليل عبدالله أبل.
11. السيد/ ماجد مساعد المطيري.
12. السيد/ هاني حسين شمس.
13. السيد/ حامد محري البذالي.
14. السيد/ يوسف محمد البذالي.
15. السيد/ د. عبید محمد المطيري.

وكان من ضمن جدول أعمال اللجنة مناقشة موضوع (مشروع القانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2022)، حيث ناقشته اللجنة على ضوء الاستفسارات النيابية من قبل السادة الحضور والاستفسارات النيابية الكتابية المرسلة إلى اللجنة من قبل كل:

1. السيد/ د. حسن عبدالله جوهر.
2. السيد/ فيصل محمد الكندري.
3. السيد/ عبدالله فهاد العنزي.
4. السيد/ حمد عادل العبيد.

ومما بينه الوزير في بداية الاجتماع بأن مشروعات قوانين ربط ميزانيات الجهات الحكومية للسنة المالية 2023/2022 قد طبقت عليها ذات الإجراءات المعتادة من مرورها على جهاز المراقبين الماليين طبقاً لحكم المادة (8) من القانون رقم 23 لسنة 2015 بإنشاء جهاز المراقبين الماليين، ومن ثم دراستها في لجنة الميزانيات والحساب الختامي بالمجلس السابق خلال اجتماعاتها الرسمية آنذاك واجتماعات المكتب الفني للجنة مع وزارة المالية، وقد ارتأت الحكومة برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ/ أحمد نواف الأحمد الصباح أبان حل مجلس الأمة عدم صدور مشروع ميزانية السنة المالية 2023/2022 بمرسوم ضرورة

بل انتظار اعتمادها من قبل المجلس القادم لإضفاء الرقابة الشعبية عليه، مبيناً أن مشروع الميزانية موافق عليه من قبل الحكومة الحالية، وسيكون برنامج عملها على ضوء تقديراته المالية ليكون استكمالاً لخطط الدولة السابقة وامتماً لخططها اللاحقة.

وقد أكدت مداخلات رئيس اللجنة وأعضائها سلامة رأي الحكومة وصحته في هذا الجانب بعدم صدور مشروع الميزانية بمرسوم ضرورة حفظاً لدور مجلس الأمة القادم في إبداء رأيه وعدم سلبه هذا الحق الدستوري وألا يأتي اعتمادها بإرادة فردية، مؤكدةً بأنها لا تُلغي دور من سبقها في الدراسة والمناقشة على هذه المشاريع بقوانين بل تستكمل جهودهم في دراسة تقديراتها إيراداً ومصروفاً بما يتوافق مع المستجدات خاصةً وأن عمر ميزانية السنة المالية 2023/2022 بات شبه مُنتهٍ من الناحية الدستورية نظراً لتأخر صدورها عن الموعد المقرر.

وبعد أن انتهت اللجنة من استماع كافة وجهات النظر النيابية على جانب الشكلي للميزانية واستقرار رأيها على النحو الذي سلف بيانه، انتقلت إلى مناقشة تقديراتها لتكون أبرز نتائجها إيجازاً كما يلي:

1. تأكيد الوزير على اهتمام الحكومة في سعيها لزيادة الإيرادات غير النفطية من أملاك الدولة وتطوير إدارتها، مبيناً ملامح ما انتهت إليه التصورات الحكومية في هذا الشأن من إسنادها إلى شركة إدارة المرافق العمومية (شركة مملوكة 100% للمال العام).

2. تأكيد الوزير وتعهدته بأن إلغاء الاعتماد التكميلي من الباب الأول للمصروفات (تعويضات العاملين) من ميزانية السنة المالية 2023/2022 والذي كان مخصصاً بشكل عام لعملية تعيين الكويتيين الجدد لن يخل بإجراءات عملية التوظيف في هذه الميزانية أو أي ميزانية تأتي بعدها بأي شكل من الأشكال، إذ أن هذا الإلغاء جاء لتقليص الدورة المستندية بين الجهات الحكومية الطالبة للتعيين والمشرفة عليه (ديوان الخدمة المدنية ووزارة المالية كل حسب اختصاصه ودوره)، كما يسهم أيضاً في تقدير مصروفات الباب الأول بشكل أدق وحسب الاحتياج الحقيقي لكل جهة، فضلاً عن ضمان وزارة المالية بعدم إلغاء أي شواغر وظيفية من الدرجات المالية غير المشغولة في ميزانية أي سنة مالية محل التنفيذ لأي جهة حكومية مشمولة ضمن ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية في حال عدم التعيين عليها، بل سترحل أعداد تلك الدرجات الشاغرة إلى الميزانية التي تليها ضماناً لديمومة التعيين وعدم انقطاعه حتى في حال تأخر صدور أي ميزانية جديدة عن أي ميزانية سابقة انتهى العمل بها.

3. توافق وزير المالية مع لجنة الميزانيات والحساب الختامي على إدراج اعتماد مالي جديد في مشروع ميزانية السنة المالية 2023/2022 لـ (صرف البديل النقدي من رصيد الإجازات الدورية للموظفين)، وتوافق مع اللجنة على زيادة قيمة الاعتماد المالي المقترح من 200 مليون دينار إلى 300 مليون دينار يتم صرفه وفقاً للشروط المبينة في هذا التقرير، ويراعى عند تنفيذه التوصية التي انتهت إليها اللجنة.

4. الموافقة على إدراج اعتماد مالي جديد في مشروع ميزانية السنة المالية 2023/2022 لزيادة مبلغ مكافآت العاملين في الصفوف الأولى لـ (عسكريي وزارة الدفاع - قوة الإطفاء العام - الرئاسة العامة للحرس الوطني) عما هو مربوط لموظفي تلك الجهات في القانون رقم 4 لسنة 2021 بفتح اعتماد إضافي بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2021/2020، ودراسة الناحية القانونية لمدى إمكانية شمول القطاع النفطي في هذا الاعتماد المالي الجديد.

وبتاريخ 30 أكتوبر 2022، استكملت لجنة الميزانيات والحساب الختامي اجتماعها مع وزارة المالية بحضور وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، وقد سلمت الوزارة كافة التعديلات الإضافية المقترحة على مشروع ميزانية السنة المالية 2023/2022 كما تم التوافق عليه في اجتماع اللجنة السابق من بينها موافقتها على إدراج اعتماد مالي جديد بقيمة 157 مليون دينار تخصص لمكافآت العاملين في الصفوف الأولى لـ (عسكريي وزارة الدفاع - قوة الإطفاء العام - الرئاسة العامة للحرس الوطني - القطاع النفطي)، وأن مبالغ الاعتماد المالي المخصصة لـ (صرف البديل النقدي من رصيد الإجازات الدورية للموظفين) سيتم إدراجها في ميزانيات الجهات الحكومية - كل فيما يخصه -.

كما انتهى قرار اللجنة بإجماع كافة أعضائها في الاجتماع المذكور إلى زيادة تقديرات بند (بدل الإيجار) في ميزانية المؤسسة العامة للرعاية السكنية للسنة المالية 2023/2022 بـ 10 ملايين دينار بغرض توجيهها في تنفيذ قرار مجلس إدارة المؤسسة بالموافقة على صرف بدل الإيجار في حالات الاستبدال والتنازل عن البدائل السكنية، وهو قرار سبق للجنة السابقة عدم الموافقة عليه.

وتضمن هذا التقرير كافة الإيضاحات اللازمة على ما انتهى إليه عمل اللجنة من البيانات المالية للسنة المالية 2023/2022، وتعديلاتها، وقيودها، وتوصياتها.

## ثانياً: البيانات المالية

### ▪ نبذة عن مفهوم ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية

ورد تعريف ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية في المذكرة الإيضاحية للمرسوم بالقانون رقم (31) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي وتعديلاته على أنها: "إيرادات ومصروفات السلطة التنظيمية العليا والمصالح العامة"، إذ تُورد كامل إيرادات تلك الجهات إلى خزينة الدولة؛ في حين تقوم وزارة المالية بتمويل مصروفات كل واحدة منها بشكل كامل.

وفي حال تحقيق الدولة لفائض فعلي في نتائج تلك الميزانية؛ فإنه يقتطع منه نسبة مئوية لتضاف إلى احتياطي الأجيال القادمة بناءً على اقتراح وزير المالية وموافقة مجلس الوزراء تنفيذاً للقانون رقم (18) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (106) لسنة 1976 في شأن احتياطي الأجيال القادمة.

### ▪ مصطلحات مهمة

المصطلح	التعريف
الحساب الختامي	بيان يوضح فيه الإيرادات والمصروفات و (العجز / الفائض) الفعلي للوزارات والإدارات الحكومية عن سنة مالية منتهية تمهيدا لإقراره من مجلس الأمة.
الميزانية	بيان يوضح فيه الإيرادات والمصروفات و (العجز / الفائض) المقدر للوزارات والإدارات الحكومية لسنة مالية جديدة تمهيدا لاعتماده من مجلس الأمة.

▪ ملخص البيانات المالية كما انتهت إليها اللجنة

تقديرات 2023/2022	ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية	
	توجيه 1 - الإيرادات	
21,321,483,000	الإيرادات النفطية	1
2,077,642,000	الإيرادات غير النفطية	2
<b>23,399,125,000</b>	<b>إجمالي توجيه 1 - الإيرادات</b>	
	توجيه 2 - المصروفات الجارية	
8,537,595,000	تعويضات العاملين	21
4,081,653,000	استخدام السلع والخدمات	22
797,937,000	الإعانات	25
5,629,058,000	المنح	26
736,219,000	المنافع الاجتماعية	27
1,434,227,000	مصروفات وتحويلات أخرى	28
<b>21,216,689,000</b>	<b>إجمالي توجيه 2 - المصروفات الجارية</b>	
	توجيه 3 - النفقات الرأسمالية	
2,306,274,000	شراء الأصول غير المتداولة	32
<b>2,306,274,000</b>	<b>إجمالي توجيه 3 - النفقات الرأسمالية</b>	
<b>23,522,963,000</b>	<b>إجمالي المصروفات</b>	
<b>(123,838,000)</b>	<b>زيادة المصروفات على الإيرادات (العجز)</b>	

## ثالثاً: ما انتهت إليه اللجنة

### 1. التعديلات الواردة على الميزانية

#### تعديلات اللجنة السابقة: -

- بعد المناقشة وتبادل الآراء، انتهت اللجنة بإجماع آراء أعضائها الحاضرين إلى الموافقة على التعديلات التي انتهت لها اللجنة السابقة على ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2022، وفيما يلي ملخص بتلك التعديلات: -

بعد التعديل	التعديل	قبل التعديل	ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية
			توجيه 1 - الإيرادات
21,321,483,000	4,580,703,000	16,740,780,000	1 الإيرادات النفطية
2,077,642,000	0	2,077,642,000	2 الإيرادات غير النفطية
<b>23,399,125,000</b>	<b>4,580,703,000</b>	<b>18,818,422,000</b>	<b>إجمالي توجيه 1 - الإيرادات</b>
			توجيه 2 - المصروفات الجارية
8,263,629,000	1,546,000	8,262,083,000	21 تعويضات العاملين
4,081,653,000	696,393,000	3,385,260,000	22 السلع والخدمات
797,937,000	158,300,000	639,637,000	25 الإعانات
5,603,024,000	261,063,000	5,341,961,000	26 المنح
736,219,000	4,000,000	732,219,000	27 المنافع الاجتماعية
1,277,227,000	(10,600,000)	1,287,827,000	28 مصروفات وتحويلات أخرى
<b>20,759,689,000</b>	<b>1,110,702,000</b>	<b>19,648,987,000</b>	<b>إجمالي توجيه 2 - المصروفات الجارية</b>
			توجيه 3 - النفقات الرأسمالية
2,306,274,000	6,559,000	2,299,715,000	32 شراء الأصول غير المتداولة
<b>2,306,274,000</b>	<b>6,559,000</b>	<b>2,299,715,000</b>	<b>إجمالي توجيه 3 - النفقات الرأسمالية</b>
<b>23,065,963,000</b>	<b>1,117,261,000</b>	<b>21,948,702,000</b>	<b>إجمالي المصروفات</b>
<b>333,162,000</b>	<b>3,463,442,000</b>	<b>(3,130,280,000)</b>	<b>زيادة الإيرادات على المصروفات</b>

## وفيما يلي أبرز التعديلات التي قامت بها اللجنة السابقة: -

في جانب الإيرادات، تمت الموافقة على تعديل سعر بيع برميل النفط التقديري بالميزانية ليكون بـ **80** دولاراً بدلاً عن **65** دولاراً كما كان في مشروع القانون وقت إحالته؛ مما ترتب عليه زيادة في الإيرادات النفطية المقدر تحصيلها خلال السنة المالية الجديدة بإجمالي قدره **21.3** مليار دينار.

وفيما يتعلق بتعديلات المصروفات، فكان أبرزها الموافقة على زيادة **80** مليون دينار بميزانية وزارة التجارة والصناعة لتغطية تكاليف المواد الإنشائية المخصصة للمواطنين في المدن الإسكانية الجديدة (المطلاع - جنوب عبد الله المبارك - جنوب خيطان)، بالإضافة إلى **30** مليون دينار لمشروع جنوب مدينة سعد العبد الله؛ حيث ستلقى تمويله المؤسسة العامة للرعاية السكنية خصماً من ميزانية (وزارة المالية - الحسابات العامة).

كما خصص أيضاً لبلدية الكويت **6** ملايين دينار لإعادة إعمار سوق المباركية، وسيتم تمويلها خصماً من ميزانية (وزارة المالية - الحسابات العامة).

أما فيما يتعلق بالشأن التعليمي، فقد وافقت اللجنة على تعديلات وزارة المالية بشأن ميزانيتي جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بإجمالي قدره **34,157,000** دينار و**26,828,000** دينار على التوالي، وهي اعتمادات مالية سيتم توجيهها لعدد من الأمور أبرزها تغطية تكلفة الساعات الزائدة عن نصاب أعضاء هيئة التدريس والتدريب للفصل الدراسي الأول والثاني والصيفي.

وفيما يتعلق بشؤون الشباب، فقد اعتمد مبلغ **400** ألف دينار سيتم تمويلها للهيئة العامة للشباب خصماً من ميزانية (وزارة المالية - الحسابات العامة) لإنشاء قبب رياضية.

وكما زاد أيضاً الدعم المخصص للأعلاف في ميزانية الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية بـ **7** ملايين دينار لتخفيف آثاره عن المواطنين نتيجة ارتفاع الأسعار في هذا الجانب، ليكون إجمالي ما اعتمد للدعم الزراعي في ميزانية السنة المالية الجديدة بـ **35** مليون دينار.

## تعديلات اللجنة الحالية: -

- كما انتهت اللجنة بعد المناقشة وتبادل الآراء بإجماع آراء أعضائها الحاضرين إلى الموافقة على التعديلات الجديدة على ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2022، وفيما يلي ملخص بتلك التعديلات: -

الأسباب	التعديل	الباب الأول - تعويضات العاملين	
	0	مخصصات رئيس الدولة	1
	2,105,000	الديوان الأميري	2
	3,165,000	ديوان المحاسبة	3
	2,691,000	مجلس الوزراء	4
	199,000	إدارة الفتوى والتشريع	5
	320,000	المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	6
	690,000	ديوان الخدمة المدنية	7
	0	وزارة الخارجية	8
	2,653,000	وزارة المالية - الإدارة العامة	9
	0	وزارة المالية - الحسابات العامة	10
	6,448,000	الإدارة العامة للجمارك	11
	1,960,000	وزارة التجارة والصناعة	12
	12,106,000	وزارة العدل	13
	20,000,000	وزارة الداخلية	14
	0	وزارة الدفاع	15
	0	الحرس الوطني	16
تغطية البديل النقدي للإجازات لموظفي الوزارات والإدارات الحكومية بميزانية السنة المالية 2023/2022.	25,637,000	وزارة التربية	17
	260,000	وزارة التعليم العالي	18
	130,332,000	وزارة الصحة	19
	4,587,000	وزارة الشؤون الاجتماعية	20
	11,310,000	وزارة الإعلام	21
	2,851,000	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	22
	194,000	الأمانة العامة للأوقاف	23
	5,561,000	وزارة المواصلات	24
	1,773,000	وزارة الأشغال العامة	25
	748,000	المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب	26
	391,000	وزارة النفط	27
	32,221,000	وزارة الكهرباء والماء	28
	4,323,000	الإدارة العامة للطيران المدني	29
	148,000	الإدارة المركزية للإحصاء	30
	994,000	جهاز المراقبين الماليين	31
	141,000	وحدة التحريات المالية الكويتية	32
	158,000	جهاز حماية المنافسة	33
	273,966,000	الإجمالي	

الأسباب	قبل التعديل	الباب السادس - المنح
تغطية البدل النقدي للإجازات لموظفي الهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة بميزانية السنة المالية 2023/2022.	26,034,000	وزارة المالية - الحسابات العامة
	26,034,000	الإجمالي

الأسباب	قبل التعديل	الباب الثامن - مصروفات وتحويلات أخرى
تغطية مصروفات مكافأة الصفوف الأمامية	157,000,000	وزارة المالية - الحسابات العامة
	157,000,000	الإجمالي

## 2. القيود الواردة على الميزانية

### قيود اللجنة السابقة: -

- بعد المناقشة وتبادل الآراء، انتهت اللجنة بإجماع آراء أعضائها الحاضرين إلى الموافقة على القيود الواردة في تقرير اللجنة السابقة على مشروع القانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2022.

### قيود اللجنة الحالية: -

- كما انتهت اللجنة بعد المناقشة وتبادل الآراء بإجماع آراء أعضائها الحاضرين إلى الموافقة على إضافة 5 قيود جديدة على مشروع القانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2022، خاصة بالبدل النقدي للإجازات لموظفي الجهات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة ومكافأة الصفوف الأمامية.

للتفاصيل (ص 17)

### 3. التوصيات

#### توصيات اللجنة السابقة: -

- بعد المناقشة وتبادل الآراء، انتهت اللجنة بإجماع آراء أعضائها الحاضرين إلى الموافقة على التوصيات الواردة في تقرير اللجنة السابقة وإضافتها إلى تقريرها الحالي.

#### توصيات اللجنة الحالية: -

- كما انتهت اللجنة بعد المناقشة وتبادل الآراء بإجماع آراء أعضائها الحاضرين إلى الموافقة على إدراج 5 توصيات جديدة خاصة بالبديل النقدي للإجازات لموظفي الجهات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة ومكافأة الصوف الأمامية. للتفاصيل (ص 20)

### 4. قرار اللجنة بشأن ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2022

بعد المناقشة وتبادل الآراء، انتهت اللجنة بأغلبية آراء أعضائها الحاضرين (2/5) إلى الموافقة على مشروع القانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية (بعد التعديل) للسنة المالية 2023/2022.

#### ▪ رأي الأقلية

انبنى رأي الأقلية غير الموافقة على: -

1. التحفظ على تقديرات الميزانية.

2. عدم وجود برنامج عمل للحكومة ليتماشى مع ما جاء في الميزانية.

## • البيانات المالية كما انتهت إليها اللجنة

### الإيرادات

النسبة (-) (+/-)	الفرق (+/-)	تقديرات		الإيرادات	الباب	توجيه
		2023/2022	اعتمادات 2022/2021			
134%	12,194,299,000	21,321,483,000	9,127,184,000	الإيرادات النفطية	1	1
7%	38,569,000	564,688,000	526,119,000	الضرائب والرسوم	2	
95355%	104,890,000	105,000,000	110,000	المساهمات الاجتماعية	3	
-	0	0	0	المنح (إيرادات)	4	
10%	124,488,000	1,393,706,000	1,269,218,000	إيرادات أخرى	5	
115%	7,609,000	14,248,000	6,639,000	إيرادات التخلص من أصول وإيرادات غير تشغيلية أخرى	6	
<b>114%</b>	<b>12,469,855,000</b>	<b>23,399,125,000</b>	<b>10,929,270,000</b>	<b>الإجمالي</b>		

### المصروفات

النسبة (-) (+/-)	الفرق (+/-)	تقديرات		المصروفات	الباب	توجيه
		2023/2022	اعتمادات 2022/2021			
6%	471,084,000	8,537,595,000	8,066,511,000	تعويضات العاملين	1	2
18%	610,739,000	4,081,653,000	3,470,914,000	استخدام السلع والخدمات	2	
-5%	(42,614,000)	797,937,000	840,551,000	الإعانات	5	
1%	78,193,000	5,629,058,000	5,550,865,000	المنح	6	
-31%	(336,256,000)	736,219,000	1,072,475,000	المنافع الاجتماعية	7	
1%	9,286,000	1,434,227,000	1,424,941,000	مصروفات وتحويلات أخرى	8	
-12%	(315,469,000)	2,306,274,000	2,621,743,000	شراء الأصول غير المتداولة	2	3
<b>2.1%</b>	<b>474,963,000</b>	<b>23,522,963,000</b>	<b>23,048,000,000</b>	<b>الإجمالي</b>		

### الفائض / (العجز)

النسبة (-) (+/-)	الفرق (+/-)	تقديرات		الفائض / (العجز)
		2023/2022	اعتمادات 2022/2021	
114.10%	12,469,855,000	23,399,125,000	10,929,270,000	الإيرادات
2.06%	474,963,000	23,522,963,000	23,048,000,000	المصروفات
<b>99%</b>	<b>(11,994,892,000)</b>	<b>(123,838,000)</b>	<b>(12,118,730,000)</b>	<b>زيادة المصروفات على الإيرادات (العجز)</b>

## • القيود الواردة على الميزانية

### - توجيه (2) - الباب الأول - تعويضات العاملين

\* لا يجوز النقل من الاعتماد المخصص للتعينات الجديدة والمدرج بالباب الأول - تعويضات العاملين - عن السنة المالية 2023/2022 لتعزيز بنود أخرى بنفس الباب.

\* يتعين على الجهات الحكومية الحصول على موافقة مجلس الخدمة المدنية قبل اتخاذ أي إجراء يتعلق بأي نوع من أنواع التوظيف أو الاستعانة بخبرات أو خدمات يتطلبها العمل من خارج الجهة سواء كان دائماً أو مؤقتاً أو جزئياً أو بعقد، ولا يجوز تحميل أبواب الميزانية الأخرى بخلاف الباب الأول بأي عقود أو التزامات ذات طبيعة مرتبطة بالمرتبات.

\* يتعين على الجهات الحكومية أن تقوم بصرف المرتبات والمستحقات والتعويضات عن طريق النظم الآلية المتكاملة لديوان الخدمة المدنية، ولا يجوز صرف أي مستحقات لموظفين خارج تلك النظم، وعلى الأجهزة الرقابية توجيه العاملين الفنيين لديها بمتابعة ذلك، وأن يتم تسوية ما تم صرفه على نظام GFMIS أولاً بأول وبفترة لا تتجاوز 5 أيام عمل.

### - توجيه (2) - الباب الثاني - السلع والخدمات

\* عدم جواز النقل من أي بنود بالباب الثاني - السلع والخدمات إلى الاعتمادات المالية المرصودة في الميزانية لبند المصروفات الخاصة في كل من (الديوان الأميري - الأمانة العامة لمجلس الوزراء - وزارة الداخلية - وزارة الدفاع - وزارة الخارجية - الحرس الوطني).

### - قيود عامة

\* يجب على الجهات الحكومية والمؤسسات المستقلة الصرف طبقاً لقواعد تنفيذ الميزانية الصادرة عن وزارة المالية والتي أعدت وفقاً للقوانين واللوائح والقرارات والتعليمات الصادرة من الجهات المختصة، كما يجب استرداد المبالغ التي صرفت دون وجه حق بالمخالفة لهذه القواعد وعلى الجهات الرقابية (ديوان المحاسبة - جهاز المراقبين الماليين - قطاع شؤون التوظيف في ديوان الخدمة المدنية) متابعة ذلك.

\*على جميع الجهات الحكومية التي لديها مكاتب وبعثات خارجية مراعاة تسوية حساب العهد للدفعات النقدية الخارجية أولاً بأول وبعد أقصى فترة ثلاث شهور من تاريخ التحويل، وألا يتجاوز الصرف على هذه الحسابات الاعتمادات المالية المنصوص عليها في هذا القانون، بما لا يتجاوز إقفال الحساب الختامي للسنة المعنية.

\*يجب على الجهات الحكومية قبل صرف أي مبالغ تخص سنوات مالية سابقة خصماً من اعتمادات مصروفات السنة المالية 2023/2022 العرض على شؤون الميزانية العامة بوزارة المالية لأخذ الموافقة قبل الصرف.

### - توجيه (3) النفقات الرأسمالية (الوزارات والإدارات الحكومية)

\*يتم رفع التكلفة الكلية للمشروع الإنشائي خلال السنة المالية في حالة عدم وجود وفورات في التكلفة الكلية لمشروع آخر بميزانية الجهة وذلك بعد موافقة وزارة المالية، وبشرط ألا يترتب على ذلك زيادة في الاعتمادات الواردة بقانون ربط الميزانية، وذلك للمشاريع الإنشائية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية وميزانيات الهيئات الملحقة التي تمول من ميزانية وزارة المالية - الحسابات العامة.

\*على الهيئة العامة للطرق والنقل البري اتخاذ كافة الإجراءات بشأن طرح وترسية وتعاقد مناقصات وممارسات تصميم وإشراف وتنفيذ المشاريع الإنشائية وشراء الآلات والأصول الأخرى المرتبطة بالمشروع والصيانة الجذرية وتمديد وتجديد العقود المدرجة بالمذكرة الإيضاحية وذلك بالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة ومخاطبة الجهاز المركزي للمناقصات العامة وكافة الجهات المعنية والعرض على ديوان المحاسبة بشأنها وفق القوانين واللوائح والقرارات والتعليمات المنظمة لذلك، وأن يتم الصرف من الاعتمادات المخصصة لها بميزانية وزارة الأشغال العامة.

\*يجب على الجهات الحكومية عدم اللجوء إلى التعاقد بما يرتبط بمرحلة التصميم ومرحلة الإشراف في المشاريع الإنشائية الجديدة إلا في المشاريع النوعية التي لا تمتلك الجهة الحكومية ضمن كوادرها الفنية المتخصصة ما يمكنها من القيام بهاتين المرحلتين، وعلى ديوان المحاسبة مراقبة ذلك.

\* لا يصرف ما خصص بميزانية وزارة الدفاع في نوع (شراء آلات ومعدات نقل جوي) لعقد شراء طائرات حربية (يوروفايتر تايفون) الممتد لأكثر من سنة مالية إلا في الغرض المخصص له، وعدم النقل منه، ولا تستخدم الوفورات الناتجة من هذا المبلغ لتعزيز أي بنود أخرى.

## - البديل النقدي للإجازات الموظفين -

\*يتوجب عرض المعاملات الناتجة عن بيع رصيد الاجازات لكل حالة على مراقبي شئون التوظيف للتأكد من الاستحقاق، كما يتوجب على وحدة الرقابة المالية بالجهة التأكد من سلامة الصرف.

\*لا يجوز النقل من بند بدل نقدي أثناء الخدمة (مدني) لتعزيز بنود المكافآت، ويجوز بعد موافقة وزارة المالية النقل من الوفر الناتج في بنود الباب الأول إلى بند بدل نقدي أثناء الخدمة (مدني) لتعزيز الصرف عليه في نهاية السنة المالية.

## - مكافأة الصفوف الأمامية -

\*عدم جواز صرف القيمة الخاصة بالمكافأة إلا بعد توقيع إقرار وتعهد من المستفيد منها بأنه قد اطلع على قرار مجلس الوزراء رقم (686) لسنة 2020، وأن حالته مستوفية للمعايير المبينة في القرار.

\*توقيع المسؤول المباشر والوكيل المساعد على استيفاء الموظفين المستحقين للمعايير المبينة في قرار مجلس الوزراء رقم (686) لسنة 2020.

\* عدم قيام الجهة الحكومية بالصرف إلا بعد استيفاء كافة المعايير الواردة بقرار مجلس الوزراء رقم (686) لسنة 2020، وبعد أخذ موافقة وزارة المالية على الصرف.

## التوصيات

### توصي اللجنة في ختام تقريرها أن تكون توصياتها محل اهتمام ومتابعة من قبل مجلس الوزراء، وإصدار ما يتناسب من تعليمات وإجراءات تحقيقاً للصالح العام.

1. العمل على تنويع مصادر الإيرادات العامة لتقليل درجة الاعتماد على الإيرادات النفطية؛ بما يحقق الاستقرار في الأوضاع المالية للدولة في حال انخفاض أسعار تصدير النفط أو انخفاض إنتاجه، والعمل على تنويع مصادر الدخل وتنمية الإيرادات الذاتية بالجهات الملحقة والمستقلة التي تتلقى دعماً من ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية لتمويل الفرق بين مصروفاتها وإيراداتها الفعلية.
2. بذل الجهود الكافية لتحصيل الديون المستحقة للحكومة، واتخاذ كافة الإجراءات الإدارية والقانونية للمطالبة بها والعمل على استردادها.
3. الحد من الإنفاق الجاري للاستفادة من الموارد المالية المتاحة في المشاريع الرأسمالية والاستثمارية، وإيجاد الحلول المناسبة للمعوقات الإدارية المتعلقة بتنفيذ المشاريع والعمل على إعادة الدورة المستندية لها بين الجهات الحكومية ذات العلاقة.
4. تفعيل الرقابة على أملاك الدولة العقارية داخل دولة الكويت وخارجها لاسيما وأن تلك الأملاك من الأراضي والمباني تمثل جزءاً ليس باليسير من أموال الدولة.
5. إعادة النظر بسياسات الدعم المنفذة حالياً بكافة أشكالها لتحديد القيمة الحقيقية لها والفئات المستحقة؛ بما يترتب عليه تخفيض الأعباء المطلوبة لها وضمان وصولها لمستحقيها، وكذلك العناية بإعداد الدراسات الكفيلة بتحديد أنواع الوقود التي يمكن استخدامها لتحقيق أقصى وفورات اقتصادية ممكنة مع الحفاظ على البيئة في الوقت ذاته.
6. توجيه الجهات الحكومية على استخدام اعتمادات الميزانية في الأغراض المخصصة لها؛ بما يكفل حسن استخدامها خلال السنة المالية وتجنب إجراء التعديلات غير المبررة.

## - الباب الأول: تعويضات العاملين

7. بدأ تطبيق خطط الإصلاح الاقتصادي والمالي الذي يحقق الاستدامة المالية للدولة دون المساس برواتب الموظفين العاملين وحقوقهم ومكتسباتهم، ومن أهمها الإستراتيجية الوطنية للوظائف بالقطاعين الحكومي والخاص.
8. إعادة هيكلة القطاع العام، وتنمية سوق عمله، وتطوير نظمه الإدارية.
9. خلق البيئة المناسبة لتشجيع المواطنين على العمل في القطاع الخاص، مع ضمان أقصى درجات الأمان الوظيفي لهم.
10. ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل، مع العمل على تخفيض نسب قبول أعداد الطلاب المقبولين أو إلغاء القبول في التخصصات غير المطلوبة تجنباً لزيادة أعداد العاطلين عن العمل في المستقبل، وتوجيه الطلبة إلى التخصصات التي تواكب سوق العمل.
11. متابعة ديوان الخدمة المدنية للقرارات المنظمة لتخفيض أعداد الموظفين غير الكويتيين العاملين في الجهات الحكومية للوصول إلى النسب المئوية المستهدفة من الموظفين الكويتيين من إجمالي قوة العمل.
12. خلق فرص عمل وظيفية للعمالة الوطنية في شركات القطاع الخاص والاتحادات وجمعيات النفع العام خاصةً المستفيدة من المناقصات والعقود الحكومية، وقصر هذه التعاقدات مع الشركات الملتزمة بنسب العمالة الوطنية.

## - توجيه (3) النفقات الرأسمالية (الوزارات والإدارات الحكومية)

13. الالتزام بالمدة القانونية عند دراسة الجهات الحكومية للعطاءات المحالة إليها من الجهاز المركزي للمناقصات العامة لتقديم التوصيات بشأنها.
14. مخاطبة الجهات الحكومية لديوان المحاسبة فوراً ودون أي تأخير بمجرد صدور قرار ترسية العطاء على المناقص الفائز، خاصة وأن التأخير في المخاطبة قد ينتج عنه انسحاب المناقص الأقل سعراً وتحميل خزينة الدولة بأعباء إضافية نتيجة اللجوء لعطاء المناقص الذي يليه سعراً.

15. استكمال جميع المستندات المطلوب موافقتها لديوان المحاسبة شاملة الإيضاحات والبيانات اللازمة التي تمكنه من الدراسة كي لا يرد أوراق موضوعاتها على الجهة لنقص فيها.
16. بذل الجهات الحكومية للعناية المهنية اللازمة عند مراجعة جداول الأسعار والكميات لمناقضاتها وممارساتها.
17. استبعاد الجهات الحكومية للشركات المتقاعسة معها المتأخرة في التوريد لمدد طويلة تطبيقاً لما جاء في قانون (المناقضات العامة) من ممارساتها ومناقضاتها المستقبلية، مع مصادرة الكفالات البنكية واستكمال توريد المواد المتأخرة على حساب الشركات المتقاعسة وتطبيق الحد الأعلى لمبلغ الغرامة.
18. قيام وزارة المالية بتدريب الجهات الحكومية على كيفية إعداد مذكراتهم الإيضاحية عن حساباتهم الختامية بما يتفق مع تعميم الوزارة المختص بـ (القواعد والإجراءات اللازمة لإقفال الحسابات وإعداد الحساب الختامي) لتلافي القصور الشديد في هذا الجانب.
19. اهتمام وزارة المالية بإرفاق الإيضاحات التفصيلية اللازمة على بنود ميزانيات الجهات الحكومية لإحكام الرقابة والمتابعة؛ حيث لوحظ تراجع مستويات الشرح إلى حدود غير مقبولة تخل بالفهم في السنة المالية الجديدة 2023/2022 خلافاً للسنوات السابقة.
20. توجيه مجلس الوزراء لوزارة المالية بإعطاء الأولوية - بعد التنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة - لإدراج مشاريع جديدة تساهم بتحقيق رؤية الدولة في تنويع مصادر الدخل من القطاعات الاقتصادية التي حددتها خطط التنمية المتمثلة بـ (النقل اللوجستي - التصدير وإعادة التصدير - السياحة - الصناعة - الخدمات المالية - البتروكيماويات)، وربطها مع مخرجات التعليم لموائمتها مع متطلبات سوق العمل.
21. تسريع الجهات الحكومية من خطواتها التنفيذية تجاه تنفيذ المشاريع ذات الطابع الاقتصادي المدرجة في ميزانياتها منذ عدة سنوات، وعلى الأخص:
22. إنجاز وزارة المواصلات لمشروع (تعميق ميناء جزيرة فيلكا) و(المركز الوطني لأنظمة مرور السفن والبحث والإنقاذ) لأهميتهما في تعزيز البنية الاقتصادية للدولة في مجال النقل المائي، والاستفادة

من مذكرة التفاهم التي أبرمتها دولة الكويت في مجال المسح الهيدرولوجرافي لإجرائه في المياه الإقليمية لتحقيق الآثار الإيجابية المترتبة عليه.

23. تذليل كافة الصعوبات التي تواجه وزارة الأشغال العامة تجاه تنفيذ مشروع توسعة مبنى الركاب (Terminal 2) بمطار الكويت الدولي والعمل على طرح الحزمة الثالثة من أعماله وفق الإجراءات الواجب اتباعها؛ كي يتم تشغيل هذا المشروع الحيوي الذي سيمثل نقلة نوعية في البنية الاقتصادية للدولة في مجال النقل الجوي عنده تدشينه.

24. اهتمام الإدارة العامة للطيران المدني بتنفيذ المشاريع الاستراتيجية لتطوير البنى التحتية لمطار الكويت الدولي لاسيما مشروعَي (مدينة الكويت للشحن) و(المدرج الثالث) لأهميتهما التكاملية مع مشروع توسعة مبنى الركاب (Terminal 2)؛ والتي ستسهم بتحسين أداء منظومة الشحن الجوي وزيادة التجارة عبر الحدود.

25. استكمال وزارة الأشغال العامة بالتنسيق مع الهيئة العامة للطرق والنقل البري لخطط تطوير الطرق الدائرية في البلاد وطرح المتأخر منها حيز التنفيذ لتعزيز منظومة النقل البري، والاهتمام بجودة إنجازها مع صيانتها أولاً بأول.

26. أهمية تحقيق وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة لمستهدفات الدولة في إنتاج الطاقة الكهربائية من المحطات كما هو مطلوب منها لتغطية احتياجات التطور والإسكاني والعمراني في هذا الجانب، والعمل على إنجاز مشاريع الطاقة المتجددة والاستفادة من كافة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي أبرمتها دولة الكويت مع الدول الأخرى لاكتساب المعرفة العلمية والعملية التي تساهم برفع تصنيف دولة الكويت عالمياً في هذا المجال.

27. قيام وزارة الأشغال العامة باستكمال جميع تصاميم مشاريع البنية الصحية المدرجة في ميزانيتها منذ عدة سنوات واستعجال طرحها للتنفيذ وعلى رأسها مشروع (مستشفى الأطفال الجديد) لأهميته في جمع التخصصات الطبية المتنوعة في علاج الأطفال تحت مكان واحد لتسهيل عملية علاجهم ورعايتهم الطبية.

28. تسريع وزارة الصحة العامة لخطواتها التنفيذية لإنجاز كافة مشاريعها لتعزيز الطاقة السريرية لعلاج المرضى لتقليل حالات الإفاد للخارج وتقليل فترات الانتظار، والتنسيق المسبق مع ديوان الخدمة المدنية والجهات التعليمية لتزويدها باحتياجاتها من الموارد البشرية اللازمة لتشغيل هذه المرافق.

29. إنجاز وزارة الصحة العامة لمشاريعها الهادفة إلى زيادة الطاقة التخزينية للمستودعات الطبية المركزية للمحافظة على انسيابية العمل.

30. تحقق وزارة التربية بصورة مستمرة من توفر أجهزة تكييف فعالة وبرادات مياه ذات مواصفات عالية في جميع المدارس والمرافق الوزارية الأخرى، والعمل بشكل دوري على إحلال المتهاك والمتعطل منها والقيام بشرائها على ضوء الاحتياج الفعلي.

31. تشديد وزارة التربية لإشرافها على عقود أعمال الصيانة الجذرية للمدارس، والتأكد من قيام مقاولي تلك العقود بتنفيذ التزاماتهم التعاقدية بالصورة المطلوبة، وتطبيق الغرامات على المقصرين منهم إذا ما ثبت عليهم ذلك.

32. تسريع وزارة التربية لخطواتها التنفيذية في إنشاء المدارس الجديدة وفق احتياجات المناطق التعليمية لمواكبة الزيادة المتوقعة في أعداد الطلبة وتقليل كثافتهم داخل الفصول الدراسية بما يضمن تلقيهم للرسالة التعليمية بالشكل المناسب.

33. قيام وزارة الأشغال العامة باستكمال تصميم مشروع مجمع مدارس التربية الخاصة لطلبة ذوي الإعاقة واستكمال طرحه وتنفيذه والحرص على إنجازها بأفضل ما توصل إليه العلم والتكنولوجيا الحديثة.

## - البديل النقدي للإجازات الموظفين -

34. إصدار وزارة المالية للجهات الحكومية تعميماً ينظم فيه آلية تنفيذ صرف الاعتماد المالي المخصص لصرف البديل النقدي من رصيد الإجازات الدورية للموظفين المدرج في ميزانية السنة المالية 2023/2022 بما يكفل صرفها بالمطابقة للقوانين واللوائح المنظمة لهذا الشأن والقيود المرفقة بهذا القانون؛ ليستفيد منها أكبر شريحة ممكنة من الموظفين الكويتيين العاملين في القطاع العام وإعطائهم الأولوية عند التنفيذ.

35. قيام مجلس الخدمة المدنية بإعادة النظر دورياً في القرار المنظم بشأن قواعد صرف البدل النقدي عن رصيد الإجازات الدورية أثناء الخدمة وشروطها وضوابط استحقاقها لسد الثغرات التي قد تنشأ أثناء التنفيذ، وعدم تضمن ذلك القرار شرط حصول الموظف على تقدير امتياز لممارسة حقه في بيع رصيد إجازاته، وإتاحة ممارسة هذا الحق للموظف سنوياً، وفتح سقف البيع على ألا يقل رصيده بعد البيع عن 30 يوماً.

36. قيام وزارة المالية ابتداءً من ميزانية السنة المالية 2024/2023 بإدراج الاعتمادات المالية اللازمة في ميزانيات الجهات الحكومية بصورة منتظمة؛ بما يكفل تنفيذ حكم المادة (40) من المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية وتعديلاته التي نصت على السماح للموظفين ببيع جزء من إجازاتهم الدورية.

## - مكافأة الصفوف الأمامية

37. تكليف ديوان المحاسبة بمتابعة عمليات صرف الاعتماد المالي المدرج في ميزانية السنة المالية 2023/2022 لمنح مكافآت مالية للموظفين العاملين في القطاع الحكومي المكلفين بالعمل لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد (COVID-19) المخصصة لعسكريي وزارة الدفاع وقوة الإطفاء العام والرئاسة العامة للحرس الوطني والقطاع النفطي، وإعداد تقرير بشأنه لتمكين اللجنة لاحقاً عند مناقشة الحساب الختامي للسنة المالية المشار إليها بمحاسبة الجهات غير الملتزمة واسترداد ما صرف بغير وجه حق.

38. استكمال وزارات الدولة وسائر الجهات الحكومية وشركة الخطوط الجوية الكويتية وشركة كاسكو - كل فيما يخصه - بصرف المكافآت المالية للموظفين المكلفين بالعمل لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد (COVID-19) خصماً من الاعتماد المالي المدرج في القانون رقم 4 لسنة 2021 بفتح اعتماد إضافي بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2021/2020 وفق الآلية المبينة في التقرير الأول للجنة الميزانيات والحساب الختامي الصادر في دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي السادس عشر.

## وتقرير اللجنة مقدّم إلى المجلس الموقر لاتخاذ اللازم.

مقرر اللجنة

فارس سعد العتيبي



### المرفقات:

1. مشروع قانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2022.
2. كشف بأسماء ضيوف اجتماعات اللجنة. (اللجنة السابقة)
3. كشف بأسماء ضيوف اجتماعات المكتب الفني. (اللجنة السابقة)
4. كشف بأسماء ضيوف اجتماعات اللجنة. (اللجنة الحالية)
5. كتاب رئيس مجلس الأمة بسحب تقارير لجنة الميزانيات.
6. الملاحظات المقدمة من قبل أعضاء مجلس الأمة للجنة الميزانيات والحساب الختامي.

## فهرس المرفقات

الصفحة	المرفق	م
28	مشروع قانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2022.	1
36	كشف بأسماء ضيوف اجتماعات اللجنة. (اللجنة السابقة)	2
42	كشف بأسماء ضيوف اجتماعات المكتب الفني. (اللجنة السابقة)	3
45	كشف بأسماء ضيوف اجتماعات اللجنة. (اللجنة الحالية)	4
50	كتاب رئيس مجلس الأمة بسحب تقارير لجنة الميزانيات.	5
52	الملاحظات المقدمة من قبل أعضاء مجلس الأمة للجنة الميزانيات والحساب الختامي.	6

**مرفق (1)**  
**مشروع قانون بربط ميزانية**  
**الوزارات والإدارات الحكومية للسنة**  
**المالية 2023/2022**

**مشروع قانون رقم ( ) لسنة 2022**  
**بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية**  
**للسنة المالية 2023/2022**

- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وعلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ 10 ربيع الآخر 1443هـ الموافق 15 نوفمبر 2021 م بالاستعانة بسمو ولي العهد لممارسة بعض اختصاصات الأمير الدستورية،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (106) لسنة 1976 في شأن احتياطي الأجيال القادمة والمعدل بالقانون رقم (18) لسنة 2020،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (31) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:-

**مادة أولى**

تقدر الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2022 بمبلغ 23,399,125,000 د.ك (ثلاثة وعشرين مليارا وثلاثمائة وتسعة وتسعين مليوناً ومائة وخمسة وعشرين ألف دينار فقط لا غير) وذلك حسب ما هو وارد بالجدول حرف (أ) المرفق بهذا القانون .

**مادة ثانية**

تقدر المصروفات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2022 بمبلغ 23,522,963,000 د.ك (ثلاثة وعشرين مليارا وخمسمائة واثنين وعشرين مليوناً وتسعمائة وثلاثة وستين ألف دينار فقط لا غير) موزعة على الأبواب المدرجة بالجدول حرف ( ب ) المرفق بهذا القانون .

### **مادة ثالثة**

تقدر زيادة المصروفات عن الإيرادات بمبلغ 123,838,000 د.ك (مائة وثلاثة وعشرين مليوناً وثمانمائة وثمانية وثلاثين ألف دينار فقط لا غير ) تغطي من المال الاحتياطي العام للدولة.

### **مادة رابعة**

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من أول أبريل 2020 .

**ولي العهد**

**مشعل الأحمد الجابر الصباح**

جدول حرف - أ  
الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية  
للسنة المالية 2023/2022

تقديرات لسنة مالية 2022/2021	تقديرات لسنة مالية 2023/2022		بيان	باب	مجموعة
	إجمالي	تفصيلي			
<b>9,127,184,000</b>	<b>21,321,483,000</b>		الإيرادات النفطية	<b>11</b>	
9,127,184,000		21,321,483,000	لنفط الخام وغاز		111
<b>526,119,000</b>	<b>564,688,000</b>		الضرائب ولرسوم	<b>12</b>	
131,000,000		158,000,000	الضرائب على لخل والأرباح ومكاسب رأسمالية		121
0		0	الضرائب على مجموع الرواتب والأجور ولقوى لعلة		122
16,443,000		18,000,000	الضرائب على الملكية		123
0		0	الضرائب على لسلع ولخدمات		124
378,676,000		388,688,000	الضرائب على لتجارة ولعمليات لدولية		125
0		0	ضرائب أخرى		126
<b>110,000</b>	<b>105,000,000</b>		لمساهمات الاجتماعية	<b>13</b>	
0		0	مساهمات لضمن الاجتماعي		131
110,000		105,000,000	مساهمات اجتماعية أخرى		132
<b>0</b>	<b>0</b>		لمنح ( إيرادات )	<b>14</b>	
0		0	لمنح - من حكومات أجنبية		141
0		0	لمنح - من منظمات دولية		142
0		0	لمنح - من وحدات حكومية أخرى		143
<b>1,269,218,000</b>	<b>1,393,706,000</b>		إيرادات لسلع ولخدمات وإيرادات أخرى	<b>15</b>	
79,969,300		82,287,000	دخل ملكية		151
824,439,770		851,766,000	مبيعات لسلع ولخدمات		152
164,565,400		170,588,000	لخدمات ولجزءات ولصادرات		153
0		0	لتحويلات لطوعية عدا لمنح		154
200,243,530		289,065,000	إيرادات متنوعة وغير مصنفة في مكان آخر		155
<b>6,639,000</b>	<b>14,248,000</b>		إيرادات لتخلص من أصول، وإيرادات غير تشغيلية أخرى	<b>16</b>	
2,400,000		10,000,000	إيرادات لتخلص من الأصول غير لمالية		162
4,239,000		4,248,000	إيرادات لفروقات تغير أسعار لعلة		163
<b>10,929,270,000</b>	<b>23,399,125,000</b>	<b>23,399,125,000</b>	جملة الإيرادات		

جدول حرف - ب  
اعتمادات المصروفات والنفقات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية  
للسنة المالية 2023/2022

رقم الجهة	اسم الجهة	أبواب المصروفات والنفقات للسنة المالية 2023/2022							جملة المصروفات والنفقات للسنة المالية 2022/2021	
		توجيه 3 - النفقات الرأسمالية	توجيه 2 - المصروفات الجارية							
			32 النفقات الرأسمالية	28 مصروفات وتحويلات أخرى	27 المنافع الاجتماعية	26 المنح	25 الإعانات	22 السلع والخدمات		21 تعويضات العاملين
1	مخصصات رئيس الدولة		50,000,000						100,000,000	50,000,000
2	الدبوان الأمني	113,816,000	50,901,000	9,000,000			68,736,000	46,477,000	298,683,000	288,930,000
3	ديوان المحاسبة	1,448,000	162,000	35,000			1,643,000	64,342,000	64,465,000	67,630,000
4	مجلس الوزراء	29,204,000	310,000				42,594,000	96,141,000	147,158,000	168,249,000
5	إدارة الفتوى والتشريع	1,295,000	80,000				1,850,000	52,324,000	51,921,000	55,549,000
6	المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	288,000	170,000				1,745,000	8,311,000	13,291,000	10,514,000
7	ديوان الخدمة المدنية	351,000	25,296,000				2,556,000	22,769,000	67,528,000	50,972,000
8	وزارة الخارجية	20,219,000	4,045,000	17,170,000			65,698,000	117,990,000	235,357,000	225,122,000
9	وزارة المالية - الإدارة العامة	67,856,000	17,861,000	6,000			30,108,000	78,572,000	119,070,000	194,403,000
10	وزارة المالية - حسابات العامة	0	375,197,000	26,000,000	5,628,058,000	12,692,000		0	5,853,595,000	6,041,947,000
11	الإدارة العامة للجوازات	1,798,000	400,000				1,725,000	143,835,000	104,454,000	147,758,000
12	وزارة التجارة والصناعة	1,937,000	152,000	62,000		383,905,000	5,737,000	47,587,000	549,415,000	439,380,000
13	وزارة العدل	6,010,000	270,862,000				918,000	39,500,000	335,671,000	317,290,000
14	وزارة الداخلية	38,513,000	9,550,000	16,200,000			85,069,000	1,205,503,000	1,304,037,000	1,354,835,000
15	وزارة الدفاع	282,772,000	13,526,000	16,780,000			517,003,000	1,088,713,000	2,417,526,000	1,918,794,000
16	الحرس الوطني	94,502,000	2,161,000	10,000			21,036,000	355,549,000	507,764,000	473,258,000
17	وزارة التربية	22,946,000	3,251,000	6,226,000			81,093,000	2,118,098,000	2,141,050,000	2,231,614,000
18	وزارة التعليم العالي	480,000	572,355,000	31,900,000			4,240,000	28,847,000	593,128,000	637,822,000
19	وزارة الصحة	230,959,000	3,730,000	357,800,000			870,437,000	1,225,746,000	2,690,962,000	2,688,672,000
20	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	5,111,000	1,759,000	255,005,000			9,600,000	110,423,000	387,153,000	381,898,000
21	وزارة الإعلام	5,102,000	870,000	25,000			29,373,000	182,420,000	214,746,000	217,790,000
22	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	16,642,000	4,643,000		1,000,000		34,993,000	355,284,000	374,072,000	412,562,000
23	الهيئة العامة للأوقاف	107,000	34,000				715,000	7,128,000	8,028,000	7,984,000
24	وزارة المواصلة	11,276,000	17,264,000				5,808,000	105,068,000	135,037,000	139,416,000
25	وزارة الأشغال	775,634,000	3,222,000				48,722,000	253,304,000	1,108,134,000	1,080,882,000
26	المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب	2,747,000	1,388,000				5,381,000	20,004,000	27,635,000	29,520,000
27	وزارة النفط	220,000	3,916,000			401,340,000	1,416,000	11,491,000	362,619,000	418,383,000
28	وزارة الكهرباء والماء	508,096,000	845,000				2,129,991,000	598,926,000	2,498,421,000	3,237,858,000
29	الإدارة العامة للطيران المدني	65,665,000	100,000				9,552,000	119,870,000	173,886,000	195,187,000
31	الإدارة المركزية للإحصاء	120,000	35,000				973,000	6,193,000	9,509,000	7,321,000
32	جهاز المراقبين الماليين	847,000	93,000				1,018,000	16,838,000	12,159,000	18,796,000
33	وحدة التحريات المالية	203,000	27,000				615,000	3,212,000	2,626,000	4,057,000
34	جهاز حماية المنافسة	110,000	22,000				1,308,000	7,130,000	9,577,000	8,570,000
88	الاعتماد التكميلي العام	0	0						129,323,000	0
	جملة المصروفات	2,306,274,000	1,434,227,000	736,219,000	5,629,058,000	797,937,000	4,081,653,000	8,537,595,000	23,048,000,000	23,622,963,000

## القيود الخاصة بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2022

### توجيه (2) – الباب الأول – تعويضات العاملين

1. لا يجوز النقل من الاعتماد المخصص للتعينات الجديدة والمدرج بالباب الأول – تعويضات العاملين – عن السنة المالية 2023/2022 لتعزيز بنود أخرى بنفس الباب.
  2. يتعين على الجهات الحكومية الحصول على موافقة مجلس الخدمة المدنية قبل اتخاذ أي إجراء يتعلق بأي نوع من أنواع التوظيف أو الاستعانة بخبرات أو خدمات يتطلبها العمل من خارج الجهة سواء كان دائما أو مؤقتا أو جزئيا أو بعقد، ولا يجوز تحميل أبواب الميزانية الأخرى بخلاف الباب الأول بأي عقود أو التزامات ذات طبيعة مرتبطة بالمرتبات.
  3. يتعين على الجهات الحكومية أن تقوم بصرف المرتبات والمستحقات والتعويضات عن طريق النظم الآلية المتكاملة لديوان الخدمة المدنية، ولا يجوز صرف أي مستحقات لموظفين خارج تلك النظم، وعلى الأجهزة الرقابية توجيه العاملين الفنيين لديها متابعة ذلك، وعلى أن يتم تسوية ما يتم صرفه على نظام GFMIS أول بأول وبفترة لا تتجاوز 5 أيام عمل.
- توجيه (2) – الباب الثاني – السلع والخدمات
4. عدم جواز النقل من أي بنود بالباب الثاني – السلع والخدمات إلى الاعتمادات المالية المرصودة في الميزانية لبند المصروفات الخاصة في كل من (الديوان الأميري - الأمانة العامة لمجلس الوزراء - وزارة الداخلية - وزارة الدفاع - وزارة الخارجية - الحرس الوطني).

### القيود العامة

5. يجب على الجهات الحكومية والمؤسسات المستقلة الصرف طبقا لقواعد تنفيذ الميزانية الصادرة عن وزارة المالية والتي أعدت وفقا للقوانين واللوائح والقرارات والتعليمات الصادرة من الجهات المختصة، كما يجب استرداد المبالغ التي صرفت دون وجه حق بالمخالفة لهذه القواعد وعلى الجهات الرقابية (ديوان المحاسبة – جهاز المراقبين الماليين – قطاع شؤون التوظيف في ديوان الخدمة المدنية) متابعة ذلك.
6. على جميع الجهات الحكومية التي لديها مكاتب وبعثات خارجية مراعاة تسوية حساب العهد للدفعات النقدية الخارجية أولا بأول وبحد أقصى فترة ثلاث شهور من تاريخ التحويل، وعلى أن لا يتجاوز الصرف على هذه الحسابات الاعتمادات المالية المنصوص عليها في هذا القانون، بما لا يتجاوز إقفال الحساب الختامي للسنة المعنية.
7. يجب على الجهات الحكومية قبل صرف أي مبالغ تخص سنوات مالية سابقة خصما من اعتمادات مصروفات السنة المالية 2022 / 2023 العرض على شئون الميزانية العامة بوزارة المالية لأخذ الموافقة قبل الصرف

### توجيه (3) النفقات الرأسمالية

8. يتم رفع التكلفة الكلية للمشروع الإنشائي خلال السنة المالية في حالة عدم وجود وفورات في التكلفة الكلية لمشروع آخر بميزانية الجهة وذلك بعد موافقة وزارة المالية، وبشرط ألا يترتب على ذلك زيادة في الاعتمادات الواردة بقانون ربط الميزانية، وذلك للمشاريع الإنشائية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية وميزانيات الهيئات الملحقة التي تمول من ميزانية وزارة المالية – الحسابات العامة.
9. على الهيئة العامة للطرق والنقل البري اتخاذ كافة الإجراءات بشأن طرح وترسية وتعاقد مناقصات وممارسات تصميم وإشراف وتنفيذ المشاريع الإنشائية وشراء الآلات والأصول الأخرى المرتبطة بالمشروع والصيانة الجذرية وتمديد وتجديد العقود المدرجة بالمذكرة الإيضاحية وذلك بالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة ومخاطبة الجهاز المركزي للمناقصات العامة وكافة الجهات المعنية والعرض على ديوان المحاسبة بشأنها وفق القوانين واللوائح والقرارات والتعليمات المنظمة لذلك، وأن يتم الصرف من الاعتمادات المخصصة لها بميزانية وزارة الأشغال العامة.

10. لا يصرف ما خصص بميزانية وزارة الدفاع في نوع (شراء آلات ومعدات نقل جوي) لعقد شراء طائرات حربية (يوروفايتر تايفون) الممتد لأكثر من سنة مالية إلا في الغرض المخصص له ، وعدم النقل منه ، ولا تستخدم الوفورات الناتجة من هذا المبلغ لتعزيز أي بنود أخرى.

11. يجب على الجهات الحكومية عدم اللجوء إلى التعاقد بما يرتبط بمرحلة التصميم ومرحلة الاشراف في المشاريع الانشائية الجديدة إلا في المشاريع النوعية التي لا تمتلك الجهة الحكومية ضمن كوادرها الفنية المتخصصة ما يمكنها من القيام بهاتين المرحلتين ، وعلى ديوان المحاسبة مراقبة ذلك.

#### البند النقدي لإجازات الموظفين

12. يتوجب عرض المعاملات الناتجة عن بيع رصيد الاجازات لكل حالة على مراقبي شئون التوظيف للتأكد من الاستحقاق، كما يتوجب على وحدة الرقابة المالية بالجهة التأكد من سلامة الصرف.

13. لا يجوز النقل من بند بدل نقدي أثناء الخدمة (مدني) لتعزيز بنود المكافآت، ويجوز بعد موافقة وزارة المالية النقل من الوفر الناتج في بنود الباب الأول إلى بند بدل نقدي أثناء الخدمة (مدني) لتعزيز الصرف عليه في نهاية السنة المالية.

#### مكافأة الصفوف الأمامية

14. عدم جواز صرف القيمة الخاصة بالمكافأة إلا بعد توقيع إقرار وتعهد من المستفيد منها بأنه قد اطلع على قرار مجلس الوزراء رقم (686) لسنة 2020، وأن حالته مستوفية للمعايير المبينة في القرار.

15. توقيع المسؤول المباشر والوكيل المساعد على استيفاء الموظفين المستحقين للمعايير المبينة في قرار مجلس الوزراء رقم (686) لسنة 2020.

16. عدم قيام الجهة الحكومية بالصرف إلا بعد استيفاء كافة المعايير الواردة بقرار مجلس الوزراء رقم (686) لسنة 2020، وبعد أخذ موافقة وزارة المالية على الصرف.

توزيع نفقات الإيرادات  
الالتزامات العجز والفاضل للسنة المالية 2022/2023

السنة المالية 2021/2022		السنة المالية 2022/2023		
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	
211%	23,048,000,000	101%	23,522,963,000	المخصص لمصرفات لوزارات والإدارات الحكومية
-111%	-12,118,730,000	-1%	-123,838,000	الفاضل/العجز
100%	10,929,270,000	100%	23,399,125,000	الجملة

**مرفق (2)**

**كشف ضيوف اللجنة.**

**(اللجنة السابقة)**

## ضيوف لجنة الميزانيات والحساب الختامي

لاجتماعها المنعقد يوم الخميس 7 شعبان 1443 هـ الموافق 10 مارس 2022 لمناقشة تقديرات التوجيه (3) النفقات الرأسمالية - الباب الثاني شراء الأصول غير المتداولة الواردة في مشروع القانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2022.

### ممثلي وزارة المالية

- 1- السيدة / أسيل سليمان المنيفي
- 2- السيد/ رياض ظاهر السعد
- 3- السيد/ سعد عقلة العلاطي
- 4- السيد/ أحمد عبدالعزيز العمران
- 5- السيد/ غسان بدر العثمان
- 6- السيدة/ وضحة مترك القحطاني
- 7- السيد/ إبراهيم خضر العنزي
- 8- السيدة/ مريم علي الشراح
- 9- السيدة/ لطيفة محمد الناصر
- 10- السيد/ عبدالعزيز المطوع
- 11- السيدة/ تهاني أحمد السابي
- 12- السيد/ علي طالب العنزي
- 13- السيد/ صالح راشد بوجره
- 14- السيدة/ سجي علي الضبيبي
- 15- السيد/ أحمد محمد البسام
- 16- السيدة/ حصة خلف العنزي
- 17- السيد/ بسام القناعي
- 18- السيد/ عبدالرحمن العميري
- 19- السيدة/ مريم عبداللطيف علي
- 20- السيد/ حسن علي الموسوي
- 21- السيدة/ بشاير علي الشلال
- 22- السيد/ عبدالله أحمد العازمي

- الوكيل المساعد لشئون الميزانية العامة ووكيل الوزارة بالتكليف  
مدير إدارة عقود أملاك الدولة والوكيل المساعد لشئون أملاك الدولة والقانونية  
بالتكليف
- مدير إدارة ميزانيات الخدمات العامة والدفاع  
مدير إدارة التخطيط المالي والمتابعة  
مدير إدارة ميزانيات مشاريع الانشائية والصيانة بالإنبابة  
مراقب ميزانيات وزارات الخدمات الاجتماعية والاقتصادية بالإنبابة  
مراقب ميزانيات مشاريع الهيئات الملحقة بالإنبابة  
مراقب ميزانيات مشاريع الوزارات الحكومية بالإنبابة  
رئيس قسم ميزانيات مشاريع وزارات الخدمات الفنية والإنتاجية  
رئيس قسم ميزانيات وزارات الخدمات التعليمية والصحية  
رئيس قسم ميزانيات وزارات الخدمات الاجتماعية  
رئيس قسم ميزانيات وزارات الخدمات التعليمية والصحية بالإنبابة  
رئيس قسم ميزانيات وزارات الأمن والعدالة بالإنبابة  
رئيس قسم ميزانيات مشاريع هيئات الخدمات العامة والتنظيمية بالإنبابة  
رئيس قسم ميزانيات وزارات الخدمات الاقتصادية بالإنبابة  
رئيس قسم ميزانيات الوزارات المالية بالتكليف  
كبير اختصاصيين ماليين  
باحث مالي  
باحث مالي  
باحث مالي  
باحث مالي  
محلل اقتصادي

## ممثلي ديوان المحاسبة

- |                                                                    |                           |
|--------------------------------------------------------------------|---------------------------|
| وكيل مساعد - قطاع الرقابة على الوزارات والإدارات الحكومية          | 1- السيد / عصام الرومي    |
| مراقب إدارة الرقابة على الشؤون الاقتصادية والتنظيمية               | 2- السيدة/ عبير الشميمري  |
| عضو أول المكتب الفني لقطاع الرقابة على الوزارات والإدارات الحكومية | 3- السيدة/ سوسن المصف     |
| مدقق أول                                                           | 4- السيد/ عبدالله السبيعي |
| مدقق مساعد                                                         | 5- السيد/ سلطان الغيث     |

## ممثلي جهاز المراقبين الماليين

- |                                                                |                         |
|----------------------------------------------------------------|-------------------------|
| رئيس قطاع الرقابة المالية للوزارات والإدارات الحكومية بالندب   | 1- السيد / مانع العجمي  |
| مدير إدارة الرقابة المالية للخدمات الاجتماعية والاقتصادية ثاني | 2- السيد / خالد الكندري |
| مدير إدارة الرقابة المالية للخدمات الاجتماعية والاقتصادية ثالث | 3- السيد/ حامد العازمي  |

## ممثلي ديوان الخدمة المدنية

- |                          |                         |
|--------------------------|-------------------------|
| مدير إدارة ترتيب الوظائف | 1- السيدة/ عائشة المطوع |
|--------------------------|-------------------------|

## ضيوف لجنة الميزانيات والحساب الختامي

لاجتماعها المنعقد يوم الاثنين 11 شعبان 1443 هـ الموافق 14 مارس 2022

لمناقشة الإطار العام لميزانية السنة المالية الجديدة 2023/2022.

### ممثلي وزارة النفط

- |                                             |                               |
|---------------------------------------------|-------------------------------|
| وكيل وزارة النفط                            | 1-الشيخ/ د.نمر فهد الصباح     |
| الوكيل المساعد للشئون الاقتصادية بالإنبابة  | 2-المهندس/ عيد محمد المطيري   |
| مراقبة الحسابات النفطية والايرادات بالوكالة | 3-السيدة/ حياة عبدالله الشعبي |
| اختصاصي محاسبة                              | 4-السيدة/ نجات الحافظ         |

### ممثلي مؤسسة البترول الكويتية

- |                                                |                             |
|------------------------------------------------|-----------------------------|
| العضو المنتدب للتخطيط والمالية                 | 1-السيدة/ وفاء يوسف الزعابي |
| نائب العضو المنتدب لتنظيم عقود التسويق العالمي | 2-السيد/ هيثم فيصل الغيص    |
| مدير البحوث التسويقية                          | 3-السيد/ عثمان العوضي       |
| محلل تسويق                                     | 4-السيد/ حمد اليتيم         |

### ممثلي وزارة المالية

- |                                                                                     |                                 |
|-------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------|
| الوكيل المساعد لشئون الميزانية العامة ووكيل الوزارة بالتكليف                        | 1-السيدة / أسيل سليمان المنيفي  |
| مدير إدارة عقود أملاك الدولة والوكيل المساعد لشئون أملاك الدولة والقانونية بالتكليف | 2-السيد/ رياض ظاهر السعد        |
| مدير إدارة ميزانيات الخدمات العامة والدفاع                                          | 3-السيد/ سعد عقلة العلاطي       |
| مدير إدارة ميزانيات المؤسسات المستقلة                                               | 4-السيد/ عبدالله زايد الفهد     |
| مدير إدارة التخطيط المالي والمتابعة                                                 | 5-السيد/ أحمد عبدالعزيز العمران |
| مدير إدارة ميزانيات مشاريع الانشائية والصيانة بالإنبابة                             | 6-السيد/ غسان بدر العثمان       |
| مدير إدارة ميزانيات وزارات الخدمات الاجتماعية والاقتصادية بالإنبابة                 | 7-السيدة/ حنان فيصل الربيعان    |
| مدير إدارة الفحص والمطالبات الضريبية بالإنبابة                                      | 8-السيدة/ خالدة عبدالله العلي   |

مراقب ميزانيات وزارات الخدمات الاجتماعية والاقتصادية بالإنبابة  
مراقب ميزانيات الهيئات الملحقة بالإنبابة  
رئيس قسم ميزانيات وزارات الخدمات الاجتماعية  
رئيس قسم ميزانيات وزارات الخدمات التعليمية والصحية  
مراقب ميزانيات مشاريع الهيئات الملحقة بالإنبابة  
مراقب ميزانيات مشاريع الوزارات الحكومية بالإنبابة  
مراقب التخطيط المالي والمتابعة بالإنبابة  
مراقب التخطيط المالي والمتابعة بالإنبابة  
رئيس قسم ميزانيات مشاريع وزارات الخدمات الفنية والإنتاجية  
رئيس قسم ميزانيات مشاريع هيئات الخدمات العامة والتنظيمية بالإنبابة  
رئيس قسم ميزانيات وزارات الأمن والعدالة بالإنبابة  
رئيس قسم ميزانيات وزارات الخدمات الاقتصادية بالإنبابة  
رئيس قسم ميزانيات وزارات الخدمات التعليمية والصحية بالإنبابة  
رئيس قسم ميزانيات الوزارات المالية بالإنبابة  
رئيس قسم نظم الأصول وزارات الخدمات العامة والدفاع  
باحث مالي  
باحث مالي  
ممثل عن مكتب الوزير

9- السيدة/ وضحة مترك القحطاني  
10- السيدة/ سمية عبدالله العويرضي  
11- السيدة/ تهاني أحمد السابي  
12- السيد/ عبدالعزيز محمد المطوع  
13- السيد/ إبراهيم خضر العنزى  
14- السيدة/ مريم علي الشراح  
15- السيدة/ رابعة عبدالملك الكندري  
16- السيد/ أحمد محمد الرومي  
17- السيدة/ لطيفة محمد الناصر  
18- السيدة/ سجي علي الضبيبي  
19- السيد/ صالح راشد بوجره  
20- السيد/ أحمد محمد البسام  
21- السيد/ علي طالب العنزى  
22- السيدة/ حصة خلف العنزى  
23- السيدة/ ريهام محمد العوضى  
24- السيد/ حسن علي الموسوي  
25- السيد/ عبدالرحمن محمد العميري  
26- السيد/ سعد فهد الشعلة

## ممثلي ديوان المحاسبة

وكيل مساعد - قطاع الرقابة على الوزارات والإدارات الحكومية  
مراقب المراقبة الأولى للرقابة على الشؤون الاقتصادية والتنظيمية  
مراقب المراقبة الثانية للرقابة على الشؤون الاقتصادية والتنظيمية  
عضو أول المكتب الفني لقطاع الرقابة على الوزارات والإدارات الحكومية  
كبير مدققين المراقبة الثانية للرقابة على الشؤون الاقتصادية والتنظيمية  
كبير مدققين إدارة الرقابة المسبقة للشؤون الاقتصادية  
مدقق أول المراقبة الثانية للرقابة على الشؤون الاقتصادية والتنظيمية  
مدقق مساعد المراقبة الثانية للرقابة على الشؤون الاقتصادية والتنظيمية

1- السيد / عصام الرومي  
2- السيد/ د. ممدوح العنزى  
3- السيدة/ عبير الشميمري  
4- السيدة/ سوسن المظف  
5- السيدة/ عائشة الحوقل  
5- السيد/ أحمد الفارس  
7- السيدة/ بشاير المسكتي  
8- السيد/ سلطان الغيث

### ممثلي جهاز المراقبين الماليين

رئيس قطاع الرقابة المالية للوزارات والإدارات الحكومية بالندب  
مدير إدارة الرقابة المالية للخدمات الاجتماعية والاقتصادية ثالث  
مدير إدارة الرقابة المالية للهيئات الملحقة أول

1- السيد/ مانع العجمي  
2- السيد/ حامد العازمي  
3- السيد/ أحمد الملحم

### ممثلي ديوان الخدمة المدنية

مدير إدارة ترتيب الوظائف

1- السيدة/ عائشة المطوع

**مرفق (3)**

**كشف أسماء ضيوف اجتماعات**

**المكتب الفني. (اللجنة السابقة)**

**ضيوف لجنة الميزانيات والحساب الختامي لاجتماعها المنعقد يوم  
الخميس 11 شوال 1443هـ الموافق 12 من مايو 2022 م  
(المكتب الفني)**

- |                                   |                                                |
|-----------------------------------|------------------------------------------------|
| 1- السيد / سعد عقلة العلاطي       | مدير إدارة ميزانيات الخدمات العامة و الدفاع    |
| 2- السيد / عبدالله زايد الفهد     | مدير إدارة ميزانيات المؤسسات المستقلة          |
| 3- السيد / أحمد عبدالعزيز العمران | مدير إدارة التخطيط المالي والمتابعة            |
| 4- السيد / إبراهيم خضر العنزي     | مراقب ميزانيات مشاريع الهيئات الملحقة بالإنابة |
| 5- السيدة / حصة خلف العنزي        | رئيس قسم الميزانيات والوزارات المالية بالتكليف |
| 6- السيد / محمد راشد البكر        | رئيس القسم المختص                              |
| 7- السيدة / سجي علي الضبيبي       | رئيس قسم ميزانيات المشاريع                     |
| 8- السيدة / وضحة القحطاني         | رئيس قسم ميزانيات المشاريع                     |

**ضيوف لجنة الميزانيات والحساب الختامي لاجتماعها المنعقد يوم  
الأحد 13 ذو القعدة 1443هـ الموافق 12 من يونيو 2022 م  
(مكتب فني)**

**ممثلي وزارة المالية**

**مدير إدارة ميزانيات المؤسسات المستقلة**

**1- السيد/ عبدالله الفهد**

**رئيس قسم ثاني ميزانيات بالإنابة**

**2- السيد/ عبدالعزيز الصباح**

-----

**3- السيد/ مناحي المطيري**

**ممثلي جهاز المراقبين الماليين**

**مدير إدارة الرقابة المالية لوزارات والإدارات**

**1- السيد/ حامد حمود العازمي**

**الخدمات العامة**

**مدير إدارة الرقابة المالية للهيئات الملحقة (أول)**

**2- السيد/ أحمد إبراهيم الملحم**

**مرفق (4)**  
**كشف أسماء ضيوف اجتماعات**  
**اللجنة (اللجنة الحالية)**

## ضيوف لجنة الميزانيات والحساب الختامي

لاجتماعها المنعقد يوم الخميس 2 ربيع الآخر 1444 هـ الموافق 27 نوفمبر 2022 م

وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية  
والاستثمار

وكيل وزارة المالية

مدير إدارة الخدمات العامة والدفاع ومدير إدارة

ميزانيات الهيئات الملحقة بالتكليف

مدير إدارة المؤسسات المستقلة ومدير إدارة

الاقتصاد الكلي بالتكليف

مدير إدارة التخطيط المالي والمتابعة

مدير إدارة الخدمات الاجتماعية والاقتصادية

مراقب إدارة الهيئات الملحقة

مراقب ميزانيات المؤسسات المستقلة

رئيس قسم إدارة الخدمات الاجتماعية والاقتصادية

رئيس قسم ثاني في إدارة المؤسسات المستقلة

رئيس قسم ميزانيات مشاريع الوزارات والخدمات

العامة ومراقب الإدارة بالإنابة

رئيس قسم مشاريع هيئات الخدمات العامة

والتنظيمية بالإنابة

رئيس قسم ميزانيات مشاريع وزارات الخدمات الفنية

والإنتاجية ومراقب الإدارة بالإنابة

رئيس قسم المالية العامة في إدارة ميزانيات وزارات

الخدمات العامة والدفاع

السيد/ عبد الوهاب محمد أحمد الرشيد

ممثل وزارة المالية

1-السيدة/ أسيل سليمان السعد المنيفي

2-السيد/ سعد عقلة العلاطسي

3-السيد/ عبدالله زايد الفهد

4-السيد/ أحمد عبدالعزيز العمران

5-السيدة/ حنان فيصل الربيعان

6-السيدة/ سمية عبدالله العويرضي

7-السيد/ سليمان داود الحمردان

8-السيدة/ وضحة مترك القحطاني

9-السيد/ عبدالعزيز مشعل الصباح

10-السيدة/ مريم على الشراح

11-السيدة/ سجي علي الضبيبي

12-السيدة/ لطيفة محمد الناصر

13-السيدة/ حصة خلف العنزي

رئيس قسم الخدمات العامة في إدارة الميزانيات  
رئيس قسم الامن والعدالة في إدارة الميزانيات  
رئيس قسم أول في إدارة ميزانيات الهيئات الملحقة  
باحث مالي - إدارة التخطيط المالي والمتابعة  
باحث مالي - إدارة التخطيط المالي والمتابعة  
باحث مالي أول - إدارة التخطيط المالي والمتابعة  
مستشار مكتب الوزير  
منسق اداري أول - إدارة مكتب الوزير  
مدير مكتب معالي الوزير

14- السيد/ عبدالرحمن محمد العميري  
15- السيد/ صالح راشد بوجره  
16- السيد/ محمد راشد البكر  
17- السيد/ عبدالعزيز فهد العتيبي  
18- السيد/ فيصل جمال عبدالكريم  
19- السيد/ علي طالب العنزي  
20- السيد/ بدر ناصر المحمد  
21- السيد/ شاهين عبدالله الغنيم  
22- السيد/ محمد ادريس

## ضيوف لجنة الميزانيات والحساب الختامي

لاجتماعها المنعقد يوم الأحد 5 ربيع الآخر 1444 هـ الموافق 30 نوفمبر 2022 م

السيد/ عبدالوهاب محمد أحمد الرشيد وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار

### ممثلي وزارة المالية

- 1-السيدة/ أسيل سليمان السعد المنيفي
  - 2-السيد/ سعد عقلة العلاطسي
  - 3-السيد/ عبدالله زايد الفهد
  - 4-السيد/ أحمد عبدالعزيز العمران
  - 5-السيدة/ حنان فيصل الربيعان
  - 6-السيد/ غسان بدر العثمان
  - 7-السيد/ عبدالله صلاح السايبر
  - 8-السيدة/ سمية عبدالله العويرضي
  - 9-السيد/ سليمان داود الحمندان
  - 10-السيدة/ وضحة مترك القحطاني
  - 11-السيد/ عبدالعزيز مشعل الصباح
  - 12-السيدة/ مريم على الشراح
  - 13-السيدة/ سجي علي الضبيبي
  - 14-السيدة/ لطيفة محمد الناصر
- وكيل وزارة المالية  
مدير إدارة الخدمات العامة والدفاع ومدير إدارة  
ميزانيات الهيئات الملحقة بالتكليف  
مدير إدارة المؤسسات المستقلة ومدير إدارة  
الاقتصاد الكلي بالتكليف  
مدير إدارة التخطيط المالي والمتابعة  
مدير إدارة الخدمات الاجتماعية والاقتصادية  
مدير إدارة ميزانيات مشاريع الانشائية والصيانة  
مدير استثمار - مكتب وزير المالية  
مراقب إدارة الهيئات الملحقة  
مراقب ميزانيات المؤسسات المستقلة  
رئيس قسم إدارة الخدمات الاجتماعية والاقتصادية  
رئيس قسم ثاني في إدارة المؤسسات المستقلة  
رئيس قسم ميزانيات مشاريع الوزارات والخدمات  
العامة ومراقب الإدارة بالإنابة  
رئيس قسم مشاريع هيئات الخدمات العامة  
والتنظيمية بالإنابة  
رئيس قسم ميزانيات مشاريع وزارات الخدمات الفنية  
والإنتاجية ومراقب الإدارة بالإنابة

رئيس قسم المالية العامة في إدارة ميزانيات وزارات  
الخدمات العامة والدفاع  
رئيس قسم الخدمات العامة في إدارة الميزانيات  
رئيس قسم الامن والعدالة في إدارة الميزانيات  
رئيس قسم أول في إدارة ميزانيات الهيئات الملحقة  
باحث مالي - إدارة التخطيط المالي والمتابعة  
باحث مالي - إدارة التخطيط المالي والمتابعة  
باحث مالي أول - إدارة التخطيط المالي والمتابعة  
مستشار مكتب الوزير  
إدارة مكتب الوزير

15-السيدة/ حصة خلف العنـزي  
16-السيد/ عبدالرحمن محمد العميري  
17-السيد/ صالح راشد بوجـره  
18-السيد/ محمد راشد البكـر  
19-السيد/ عبدالعزيز فهد العتيبي  
20-السيد/ فيصل جمال عبدالكريم  
21-السيد/ علي طالب العنـزي  
22-السيد/ بدر ناصر المحمد  
23-السيد/ سعد فهد الشعلة

**مرفق (5)**  
**كتاب رئيس مجلس الأمة بسحب**  
**تقارير لجنة الميزانيات.**

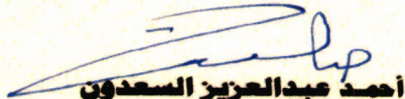
الأخ الفاضل / رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي

مجلس الأمة  
KNA\_00362\_2022  
26/10/2022

تحية طيبة وبعد ...

أنهي إليكم أن مجلس الأمة قد نظري في جلسته الخاصة المعقودة يوم  
الثلاثاء الموافق ٢٥/١٠/٢٠٢٢ م، في الآتي:  
أولاً: مشروعات القوانين بربط ميزانيات الجهات الحكومية للسنة المالية  
٢٠٢٢/٢٠٢٣ وعددها (٤٠).  
ثانياً: مشروع قانون بالنقل بين أبواب ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية  
للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢.  
ثالثاً: مشروعات القوانين باعتماد الحسابات الختامية لبعض الجهات  
المستقلة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ وعددها (٥).  
وبعد المناقشة تم سحب التقارير بناء على طلبكم وفقاً لنص المادة  
(١٠٩) من اللائحة الداخلية وذلك لإعادة النظر فيها على أن تدرج في جلسة  
يوم الثلاثاء الموافق ١/١١/٢٠٢٢.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...



أحمد عبدالعزيز السعدون  
رئيس مجلس الأمة



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

**مرفق (6)**  
**الملاحظات المقدمة من قبل**  
**أعضاء مجلس الأمة للجنة**  
**الميزانيات والحساب الختامي.**

State of Kuwait



دولة الكويت

2022/10/26

السيد / رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي  
المحترم  
تحية طيبة وبعد

الموضوع: البديل النقدي لبيع الاجازات

بالإشارة الى الموضوع أعلاه وبمناسبة مناقشة مشروع الميزانية السنوية أود أن يتم التأكيد على تصميم الميزانية بدخااص يتضمن الاعتمادات المالية الكافية لصرف البديل النقدي مقابل رصيد الاجازات الدورية المتجمد وبما يسمح بالصرف لأكبر عدد ممكن من موظفي وزارات وجهات الدولة .

هذا وتقبلوا منا فائق الاحترام والتحية ...

مقدم الطلب النائب  
محمد جمال العبيد  
عضو مجلس الأمة

www.kna.kw

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

**Faisal M. A. Al-Kandari**  
Member of National Assembly  
State of Kuwait



**فيصل محمد أحمد الكندري**  
عضو مجلس الأمة  
دولة الكويت

الاخوة في لجنة الميزانيات

تحية طيبة لكم جميعاً،،،

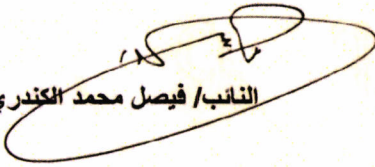
بعد اطلاعنا على الميزانيات نبدي بعض الملاحظات

ونتطلع منكم جميعاً الى ادراج هذه الملاحظات ضمن بنود الميزانية

- يجب أن توضح الحكومة موقفها من بيع الإجازات، وهل يشمل جميع الرصيد أم شهران او ثلاثة أشهر، وأن تحدد الميزانية المطلوبة للصرف، وتضع لها بنود في الميزانية الحالية.

- الانتهاء من صرف مكافأة الصفوف الأمامية، وضم الجهات المستحقة غير المشمولة مثل الطيارين في الكويتية، ومعاملة الحرس الوطني والجيش معاملة مماثلة بالاستحقاق للداخلية وكذلك صرف مكافأة الصفوف الامامية لعمال القطاع النفطي فقد ادوا المهام ذاتها خلال الجائحة.

- ربط الميزانية بأهداف واضحة لتحقيقها وإيجاد خطة عمل ونريد برنامج عمل حقيقي وملمس.

  
النائب/ فيصل محمد الكندري

ص. ب: 716 الصفاة، 13008 الكويت - مكتب: +965 22460776 - داخلي: +965 22003644 - فاكس: +965 22460887  
P.O. Box: 716 Safat, 13008 Kuwait - Off.: +965 22460776 - Ext.: +965 22003644 - Fax: 22460887  
E-mail : faisalkandari@hotmail.com

26 أكتوبر 2022

السيد/ رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي

المحترم

تحية طيبة.. وبعد..،،

نرفق لكم ملاحظتنا على مشروع ميزانية السنة المالية 2023/2022

مع خالص التحية،،،

د. حسن عبدالله جوهر

عضو مجلس الأمة



د. حسن عبدالله جوهر  
عضو مجلس الأمة

### أولاً: الملاحظات المتعلقة بتوجيه (1) الإيرادات

#### • تنمية الإيرادات غير النفطية

كان يتوجب على الحكومة التوضيح في جلسة مجلس الأمة المنعقدة في يوم الثلاثاء الموافق 25 أكتوبر 2022 بيان آخر ما انتهت إليه تصوراتها بشأن إعادة النظر في لائحة أسعار إيجارات وأراضي ومباني أملاك الدولة الذي قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 16 أغسطس 2021 دراسته بهدف زيادة إيرادات الدولة غير النفطية.

حيث أن جلسة مجلس الأمة التي تم عقدها بناء على طلب الحكومة في التاريخ المذكور لا يفترض أن يكون الهدف منها اعتماد مشروع قانون ربط ميزانية السنة المالية 2022-2023 كما جاءت من قبل الحكومة السابقة، بل أن تتضمن التعديلات اللازمة على تقديرات الإيرادات غير النفطية لتنوع مصادر الدخل تصحيحاً للمسار المالي للدولة.

علماً بأن تقديرات ميزانية السنة المالية 2022-2023 من ريع الأراضي (إيرادات أملاك الدولة) مقدّر بـ 77,554,000 دينار بزيادة 6% عن تقديرات الميزانية السابقة، وهي زيادة بسيطة لا تنسجم مع معالجة ملاحظة ديوان المحاسبة الواردة في تقريره السابق للسنة المالية 2020/2021 من ضرورة إعادة النظر في الاستخدامات المتعلقة بأموال الدولة واتخاذ ما يلزم من إجراءات نحو تفعيل القانون رقم (116) لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ بما يكفل حسن استغلال أملاك الدولة ومعالجة أوضاع المشروعات القائمة لتنمية الإيرادات العامة للدولة.

#### • تمسك الحكومة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة VAT

ورد في بيان وزير المالية عن الأوضاح الاقتصادية والعالمية والنفدية ومشروع ميزانية السنة المالية 2022-2023 أن "تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتنفيذها هو الأمر الذي يستدعي تهيئة المنظومة الضريبية ومنح مهلة للمكلفين للاستعداد للتطبيق".

وقد تضمن مشروع ميزانية وزارة المالية للسنة المالية 2022-2023 مبلغاً مقدراً بـ 750,000 دينار سيتم توجيهه للخدمات الاستشارية لتطوير مشروع الإدارة الضريبية، وهو اعتماد مالي يجب توجيهه إلى وضع نظام ضريبي خاص بأرباح الشركات وليس على الأفراد في ظل ثبات الرواتب وارتفاع التضخم.

### ثانياً: الملاحظات المتعلقة بتوجيه (2) المصروفات الجارية

#### • صرف البديل النقدي من رصيد الإجازات الدورية للموظفين

لم يتضمن الباب الأول للمصروفات (تعويضات العاملين) في مشروع ميزانية السنة المالية 2022-2023 أي اعتماد مالي لتنفيذ قرار مجلس الوزراء بشأن الموافقة على صرف البديل النقدي من رصيد الإجازات الدورية للموظفين، رغم أن هذا القرار كان صادراً شهر فبراير 2022، وحددت ضوابطه وشروط استحقاقه من قبل ديوان الخدمة المدنية في شهر إبريل من العام نفسه، وقدمت لجنة الميزانيات والحساب الختامي تقريرها عن مشروع هذه الميزانية في 26 يونيو 2022 دون الإشارة له.

ولما كان هذا الموضوع قد أخذ وقته الكافي في الدراسة الحكومية نظراً لتأخر صدور الميزانية عن موعدها الدستوري، فإنه كان يفترض من الحكومة بيان التكلفة المقدرة لهذا القرار في جلسة مجلس الأمة التي تم عقدها بناء على طلبها بالتاريخ 25 أكتوبر 2022.

#### • دعم الطاقة والوقود

تضمن الباب الثاني للمصروفات (السلع والخدمات) في مشروع ميزانية وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة للسنة المالية 2022-2023 مبلغاً مقدراً بـ 2,129,991,000 دينار، وطبقاً للإيضاحات الواردة في مشروع الميزانية وتقرير اللجنة عليه فإنها موجهة إلى دعم وقود تشغيل المحطات.

وكان يفترض من الحكومة في جلسة مجلس الأمة التي تم عقدها بناء على طلبها بأن تبين خطواتها في معالجة تضخم هذا المصروف خاصة وأن ديوان المحاسبة له ملاحظة متكررة في هذا الشأن ويدعو إلى إعداد الدراسات الكفيلة بتحديد أنواع الوقود التي يمكن استخدامها بما يحقق أقصى وفورات اقتصادية ممكنة في هذا الجانب، وهو ما لم يتم.

### ثالثاً: الملاحظات المتعلقة بتوجيه (3) النفقات الرأسمالية

#### • الطاقة المتجددة

بين تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي على مشروع ميزانية السنة المالية 2022-2023 تدني نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الطاقة الكهربائية، حيث أنها تبلغ طبقاً لآخر بيان صادر من قبل وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة 0.3%.

رغم أن أمام دولة الكويت التزامات دولية بهذا الشأن بأن تصل نسبتها في هذا المجال إلى 15% في سنة 2030 إلا أن مشروع ميزانية السنة المالية الجديدة لم يتضمن الاعتمادات المالية لتحقيق هذا الغرض.

حيث تبلغ التكلفة الكلية لتنفيذ 5 مشاريع للطاقة المتجددة في ميزانية الوزارة 72,500,000 دينار؛ في حين الاعتماد المرصود للبدء في تنفيذها مقدر بـ 100,000 دينار لمشروع واحد فقط كما هو موضح تفصيلاً في تقرير اللجنة أثناء نقاشه في جلسة مجلس الأمة وغياب ردود الحكومة على هذه النقطة.

#### • التعليم

تناولت مداخلتي في جلسة الأمة المنعقدة بناء على طلب الحكومة على قضية التعليم وتهينة مشاريعها الإنسانية، ويلاحظ من تقرير اللجنة أن مشاريع بناء المدارس التعليم العام وتعليم الاحتياجات الخاصة تعاني من قلة المبالغ المرصودة لها مع وجود صرف على بعضها في التصميم دون الاستفادة منه حتى تاريخه.

#### • الإسكان

لم توضح الحكومة في جلسة مجلس الأمة المنعقدة بناء على طلبها كيفية تمويل المشاريع الإسكانية المدرجة في ميزانية المؤسسة العامة للرعاية السكنية للسنة المالية 2022-2023 في ظل إضافة مدن إسكانية جديدة لتنفيذها ك (مدينة جنوب سعد العبدالله)، وضخامة التكلفة الكلية لبناء المدن الأخرى ك (مدينة جنوب صباح الأحمد المقدر تكلفتها الكلية 2,471,653,954 دينار).



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

التاريخ 2022/10/27

المحترم

السيد/ رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي

تحية طيبة وبعد،،،

### الموضوع/ ملاحظات

#### على اجتماع لجنة الميزانيات ليوم 2022/10/27

- 1- الزام وزارة الاشغال بتحصيل غرامات تأخير المشاريع المطروحة .
- 2- الطلب من وزارة النفط تحويل الأموال المحتجزة لدى مؤسسة البترول .
- 3- تسوية العهد المليونية وبالأخص وزارة الخارجية والمالية والصحية .
- 4- العمل على تعظيم الإيرادات النفطية .
- وبالأخص أن تؤول القسائم الصناعية للدولة وبأسعار السوق العادلة.
- المرافق الترفيهية والخدمية ذات المردود المالي إعادة دراسة قديم اجبارات أملاك الدولة .
- 5- الزام وزارة الصحة بإنشاء مستودعات الطبية بدلاً من المتهاكة.
- 6- الزام وزارة التربية بإنشاء مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة وعددها (3) كما هو مقرر.

عضو مجلس الأمة

**عبدالله فهاد العنزي**

مكتب النائب  
عبدالله فهاد العنزي

www.kna.kw

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت